

Sultanate of Oman

سلطنة عُمان



سلطنة عُمان

كلمة
سلطنة عمان

يلقيها

معالي يوسف بن علي بن عبدالله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

أمام
الدورة الثامنة والخمسين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

التاريخ : ٥ شعبان ١٤٢٤ هـ

الموافق: ١ أكتوبر ٢٠٠٣ م

نيويورك

سيادة الرئيس،،

يسرنا باسم حكومة سلطنة عمان ان نهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، مؤكدين حرصنا على العمل والمساهمة معكم بخلاص لانجاحها وتحقيق الاهداف الخيرة التي نسعى جميعاً الى تحقيقها في خدمة البشرية ومن أجل أمن وسلامة المجتمع الدولي.

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزيل الى معالي/ جان كافان رئيس الدورة السابقة على الجهود التي بذلها في إنجاح تلك الدورة والدورات الاستثنائية التي تخللت أعمال الجمعية.

وفي ذات الوقت نشير الى الجهود التي بذلها معالي كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في النهوض بدور الأمم المتحدة الرائد في العمل الجاد والدؤوب لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ومن على هذا المنبر نعيد مجدداً تأكيد مساندة سلطنة عمان للمنظمة الدولية لتحقيق الأهداف والمقاصد التي ينظمها ميثاقها.

سيادة الرئيس،،

أود أن أثني شيئاً من الضوء على ما تقوم به بلادي في مجال تطوير المؤسسات الهامة، خاصة القضائية، ذلك لإيماننا التام أن عدالة القضاء ونزاهته من الأركان الأساسية للتطور الاجتماعي والاقتصادي. وسلطنة عمان في تاريخها المعاصر مكنت القضاء كأهم وسيلة لإقرار الحق وإصدار الحكم العادل ورفع المظالم عن

المجتمع دون تدخل من السلطات التنفيذية أو غيرها. وقد أقر ذلك النظام الأساسي للدولة، الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٩٦م، كما أصدر جلالته - حفظه الله - المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٠ في ٢١ نوفمبر ١٩٩٩م بإجازة قانون السلطة القضائية، والذي يمنحها استقلالية كاملة، وينظم هذا القانون صلاحيات ومهام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، كما أنشئت المحكمة العليا على قمة الهرم القضائي وتختص بتوحيد المبادئ القانونية وتصحيح الأحكام.

وتتابعت التشريعات المنظمة للأجهزة القضائية والعددية، فأنشئ المجلس الأعلى للقضاء، وأعد مشروع قانون الإجراءات المدنية والتجارية، كل هذا يأتي في إطار اهتمام صاحب الجلالة بالإنسان العماني، حتى يمارس المواطن حقوقه وواجباته مع كافٍ من الضمانات في الحقوق الكاملة للتقاضي الذي يكفله القانون للجميع.

سيادة الرئيس،،،

وانسجاماً مع مواصلة تطوير وتوسيع المشاركة الشاملة للشعب العماني في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن بلادي، منذ بزوغ النهضة المباركة فيها عام ١٩٧٠م، والتي أسسها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، وخلال ال ٣٣ عاماً الماضية، كان النهج العام قائماً على أساس الاستفادة من تجارب وخبرات العمانيين في نظام الشورى الذي

يستند الى كل موروث ثقافي إيجابي للتطور الحضاري في سلطنة عمان، أن مسيرة الشورى العمانية تشهد اليوم نقلة نوعية وتحولاً هاماً في تاريخها المعاصر، حيث أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم توجيهاته السامية في أكتوبر من عام ٢٠٠٢م، القاضية بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في انتخابات مجلس الشورى العماني، وذلك بممارسة حق الانتخاب لكل مواطناً ذكراً أو أنثى، بلغ السن القانوني (٢١ عاماً)، في المشاركة بالانتخابات القادمة للمجلس، المقرر إجراؤها في الرابع من هذا الشهر (أكتوبر) لاختيار أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم (٨٣ عضواً) للفترة الخامسة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦).

إن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لخطوات سابقة في منظومة تطوير مسيرة الشورى العمانية، وإن هذه المعطيات الهامة في سلطنة عمان سوف توطد قاعدة قوية لمزيد من برامج التطور والتنمية لصالح الشعب العماني.

سيادة الرئيس،،

نتابع تطورات الاوضاع في فلسطين بقلق بالغ، فعلى الرغم من استجابة السلطة الوطنية الفلسطينية لمطالب المجتمع الدولي بالقبول الإيجابي لخارطة الطريق، والتي تعد أهم وثيقة أنجزت حتى الآن في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي كونها احتوت على التزام دولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، إلا أن دوامة العنف بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية قد تجاوزت حدودها، بما يهدد

عملية السلام برمتها في الدخول إلى نفق مظلم قد يصعب انتشالها منه، ولذا فإنه يكون من الضرورات الكبرى أن تتحرك اللجنة الرباعية الراعية لخارطة الطريق لممارسة مسؤولياتها الدولية، إن المرء يتساءل كيف يمكن إقامة السلام بين الشعب الفلسطيني والإسرائيلي، والحكومة الإسرائيلية تقر مبدأ طرد الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية وزعيم الشعب الفلسطيني، الذي اختاره شعبه ليكون رئيشه، وإن المرء ليتساءل أيضاً فيما إذا كانت إسرائيل كدولة عضو في الأمم المتحدة تفي بالتزاماتها نحو الميثاق. إن الأمم المتحدة ينبغي أن توقف هذه السياسة الإسرائيلية، وإن على إسرائيل أن تستجيب لمطالب المجتمع الدولي بالالتزام بالقرارات الدولية، وأن تتجاوب إيجابياً مع الجهود الدولية لتنفيذ خارطة الطريق التي أعطت ضمانات دولية للطرفين لتحقيق السلام الذي يقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧م، إن تحقيق ذلك سوف يعطي دول الشرق الأوسط فرصة تاريخية لبناء شرق الأوسط جديد، وفي هذا المقام من الواجب أن نحذر من أن عدم الوفاء بقيام الدولة الفلسطينية كما جاء في خارطة الطريق سوف يدخل الجميع في أزمة غير محمودة العواقب.

سيادة الرئيس،،،

ان بلادي تشاطر الكثير من الدول الأعضاء الرأي بأن السلام في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا اتصف بالشمولية والعدل، وفي هذا السياق فإن سلطنة عمان تؤكد مساندتها للجمهورية

اللبنانية في إستعادة أراضيها في مزارع شبعا، كما تؤكد مساندتها للجمهورية العربية السورية في إستعادة أراضيها التي احتلالها اسرائيل في الجولان في الرابع من شهر يونيو ١٩٦٧م.

سيادة الرئيس،،

لقد كانت الحرب على العراق في النصف الأول من عامنا هذا حلقة في سلسلة الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وقد أفرزت هذه الحروب واقعاً جديداً، أهم سماته سقوط النظام السابق وفراغ سياسي وأمني كبير وتراجع الخدمات الأساسية في المجتمع العراقي، إن استمرار حالة الانفلات الأمني في العراق وما رافقها من خسائر في الأرواح، وتدمير مقر الأمم المتحدة وتصاعد وتيرة الاغتيالات، لا يساعد العراق في الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة واعادة الاعمار.

ومن منطلق ما نشعر به حول الاوضاع بالعراق يهمنا أن تبذل الجهود لتمكين العراقيين من المسؤلية الشاملة لإدارة بلادهم، فالعراق يزخر بالكفاءات والكوادر الوطنية في كافة المجالات وهذه الكوادر قادرة على قيادة عملية تحقيق الأمن واعادة الاعمار والتنمية بمفهومها الشامل، كما ان العراق به من الموارد الاقتصادية والبشرية ما يؤهله لأن ينهض مرة أخرى ويقوم بدوره الإقليمي وال العالمي، ولاشك فإن دوراً فاعلاً للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على ارض العراق سوف يسهم بالتأكيد في تحقيق الغاية التي ننشدها جميعاً، الا وهي وحدة العراق وسلامة أراضيه ورفاهية وامن شعبه.

كذلك من منطلق حرصنا على سيادة العراق وسلامة ووحدة أراضيه، فقد أعلننا ترحيبنا بمجلس الحكم الانتقالي، ونعتقد أن التعامل مع هذه المؤسسة السياسية من الضرورة بمكان للبدء بوضع الأسس السليمة لبناء عراق ما بعد الحرب، بما في ذلك العمل على توفير الخدمات الأساسية، وتهيئة الاجواء السياسية لبناء نظام سياسي مستقر يلبي رغبات جميع فئات الشعب العراقي، توطئة لبدء مرحلة الاعمار الشامل.

سيادة الرئيس،،

إن استقرار الاوضاع واستباب الأمن في كافة بقاع الأرض مطلب تتشده كافة الشعوب، ونحن في سلطنة عمان، كسائر دول المنطقة نتابع بإهتمام وتقاؤل الاتصالات الرسمية المستمرة في مختلف مناطق الصراع، ونترقب بأمل أن تؤدي الاتصالات والمباحثات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بشأن جزر الإمارات العربية المتحدة إلى تمكين البلدين من الإتفاق على إيجاد آلية فعالة لتسوية الخلاف الدائر بينهما (بما فيها عرض النزاع على محكمة العدل الدولية) كما نثمن عالياً مبادرات كل من الهند وباكستان لبدء الحوار، وتأمل بلادي أيضاً في توصل الكوريتين والأطراف المعنية الأخرى إلى إتفاق يقضي بمعالجة مختلف القضايا العالقة عن طريق الحوار البناء والالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية مما سيؤدي إلى إحلال السلام والتعايش السلمي في تلك المنطقة من العالم، كما نشيد بالجهود السلمية المبذولة لحل الصراعات في

الساحة الأفريقية ونطالب المجتمع الدولي المساعدة في إيجاد نظام عادل لتحسين الوضاع الاقتصادية، ووضع آلية للتخفيف من اعباء الديون التي تنقل كاهل الدول الأفريقية.

سيادة الرئيس،،،

لقد أفرزت السياسات الدولية في السنوات الأخيرة أنماطاً من الأعمال الارهابية، وهذا يستوجب منا جميعاً أن نقف بتركيز شديد وعناية فائقة أمام هذه الظاهرة التي تستهدف أمن الناس واستقرارهم، ونعتقد بأنه أصبح من الضرورات وفي إطار تعاون دولي شامل وأكثر إيجابية بأن ندرس المسببات التي أدت إلى هذه الظاهرة، ومع دعمنا للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بكل الوسائل إلا أنه يجب النظر إلى أهمية تخصيص جزء من الموارد المالية الطائلة والمخصصة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأقل نمواً والتي قد تكون بؤراً صالحة لظهور مثل هذه النشاطات الارهابية.

سيادة الرئيس،،،

لا جدال في أن جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ستدور في حلقة مفرغة وتحول إلى مجرد صرخة في الفيافي لا تسمع إلا رجع صداها ما دامت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تستطيع أن ترکن، في مجال تحقيق أمنها إلى نظام فعال للضمادات الجماعية، لأنه دون هذا النظام سوف تصبح التقديرات الخاصة بمستوى ونوعية التسلح مسؤولية فردية لكل دولة مما يفتح الباب واسعاً أمام الدوران في حلقة سباق التسلح وليس التقدم في اتجاه نزع أو

خفض السلاح.

إن سلطنة عُمان وهي تدعم الجهود المبذولة للحد من التسلح فإنها تؤكد في الوقت ذاته ضرورة إتخاذ خطوات عملية وفق نظام الضمانات المتبادلة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الجدير بالذكر إن بلادي وقعت على اتفاق تطبيق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠١م، بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا.

كما أن بلادي ترى أنه من الضروري التعاون فيما بين الدول للحد من النقل غير القانوني للأسلحة الصغيرة والخفيفة، والتي هي سبب معظم الصراعات في العالم، ولا يفوّت بلادي والعالم يعيش غمرة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنزع كافة أنواع الأسلحة الفتاكـة من على ظهر وباطن وفضاء الكرة الأرضية، إلا أن تبارك تلك الجهود مؤكدة على مسؤولية المنظمة الدولية في صياغة نظام عالمي أكثر قدرة على رعاية أمن جميع الدول بشكل يمكن معه أن تعكس الواقع الذي يعيشـه العالم في الألفية الثالثة وبما يتفق وطابع الشراكة والمسؤولية وهو الشرط الأساسي والهام لإنجاح كل تلك الجهود.

سيادة الرئيس،،،
 يأتي إنعقاد هذه الدورة في ظل تطورات كبيرة ومتعلقة

ومتشابكة يشهدها العالم على المستوى الاقتصادي والمالي والتجاري العالمي، حيث لا تزال تعاني العديد من اقتصاديات دول العالم من ظاهرة الركود الاقتصادي.

وتقدر سلطنة عمان الجهد المتواصلة التي يبذلها كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية لتحقيق قدر أكبر من التكامل للعمل فيما بينهم لمواجهة التحديات التي ما زالت تواجه دول العالم، والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل، والتنمية المستدامة، وتخفيض معدل الفقر، وتحقيق الاستقرار والتوازن المالي.

لقد قطعت سلطنة عُمان، منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية في أكتوبر ٢٠٠٠م، شوطاً طويلاً في الوفاء بالتزاماتها وتعهاداتها للمنظمة، حيث قامت بإجراء العديد من التعديلات والتحسينات في النظم والأجهزة والقوانين إضافة إلى إصدار التشريعات الجديدة التي تسجم مع متطلبات المنظمة، وتتابع بلادي بإهتمام المفاوضات التي تجري حالياً في إطار المنظمة بهدف تجاوز العقبات والمصاعب التي تعرّض عملها، وهنا لابد من التتويي إلى مسألة هامة تتمثل في ذلك التباين بين الدول النامية والدول المتقدمة التي تحكم في نظام اتفاقات الملكية الفكرية وغيرها من النظم والتي يجب أن لا تستغلها الشركات المتعددة الجنسية بطريقة سلبية تؤدي إلى زيادة الأعباء على الدول الأقل نمواً لصالح الدول الغنية، في كل ما له صلة بإنتاج الأدوية والمواد الغذائية ونقل التكنولوجيا، وإلا فإن تحرير التجارة العالمية سوف

يصادف عقبات قد لا تتمكن منظمة التجارة العالمية من تجاوزها، وعلى الرغم من صدور بيان منفصل عن مجلس منظمة التجارة العالمية كضمان بعدم إستغلال وإنهاك حقوق حماية الأدوية المسجلة، يهدف إلى حسن استفادة الدول من القرار للمساعدة في مكافحة الأمراض المعدية والخطيرة التي تعاني منها الدول النامية، إلا إن ذلك ليس كافياً لضمان عدم تحويل الدول الأقل نمواً الأعباء المادية.

لقد ظلت سلطنة عُمان تعمل بذلت على المستوى الأقليمي مع أشقاءها وأصدقائها وذلك من خلال التجمعات الإقتصادية الإقليمية لتعزيز مناخ تحرير التجارة والإقتصاد، ففي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية شاركت السلطنة في قيام الاتحاد الجمركي الخليجي مطلع هذا العام، أما في إطار الجامعة العربية فقد تم تقديم موعد الوصول إلى منطقة تجارة حرة كاملة بين الدول العربية الأعضاء في إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليكون في بداية يناير ٢٠٠٥م، حيث يتوقع أن يتم التحرير الكامل، وفتح الطريق أمام المنتجات العربية المتبادلة، والمضي قدماً في قيام السوق العربية المشتركة.

وعلى الصعيد المحلي تواصل بلادي الجهود لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني القائم على إقتصاد السوق، والمنافسة الحرة، وذلك في ظل مناخ إقتصادي وتجاري موات يعمل على تحقيق شراكة تجارية وإستثمارية حقيقية ومثمرة مع جميع دول العالم، بالإضافة إلى توافر الظروف الملائمة لارتباط

الاقتصاد العماني الطبيعي مع الاقتصاد العالمي.

سيادة الرئيس،،،

إنطلاقاً من إدراك الجميع بأن حماية البيئة ومواردها هي مسؤولية جماعية يساهم الجميع في درء الخطر عنها، فقد عملت حكومة بلادي جاهدة على تفعيل دور المجتمع العماني ومشاركته الفعالة في هذا الشأن، كما تؤكد التزامها التام بالمبادئ الأساسية التي تبنتها قمتى الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م، وجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢م، من منطلق إيمانها بأن هذه المبادئ تمثل الإطار العلمي لضمان الشراكة العالمية وتحمل المسؤولية الجماعية تجاه حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية لخدمة التنمية وضمان إستمرارها.

سيادة الرئيس،،،

إننا نعرب عن خالص الشكر والتقدير للجهود والمساعي التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في إعداد تقريره السنوي، والذي يشخص فيه ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات وما واجهته من عقبات، وإستراتيجية المستقبل لهذه المنظمة التي تجسد ضمير المجتمع الدولي وطموحاته، إننا ندعم المقترنات التي عرضها الأمين العام في تقريره إلى هذه الجمعية الهدافة لتطوير أجهزة الأمم المتحدة وإعادة هيكلاتها للتعبير عن الواقع السياسي وحقائقه، حتى تبقى المنظمة المحور الفاعل للسياسة العالمية والمصدر الأعلى للشرعية الدولية، في التعامل بين الدول لتمكينها من إستبطاط الحلول للوقاية من النزاعات وإندلاع الحروب، عن

طريق تعزيز فعالية الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية والمحافظة على السلام، وتعزيز نهج التعاون الدولي والحوار بين الحضارات، والعمل على ايجاد الحلول التي تواجه دول العالم كالفقر، والمرض ومعالجة مشاكل البيئة، ومكافحة ظاهرة الإرهاب وردم الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، وإيجاد رابطة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين، وذلك عن طريق تعزيز الهياكل الإقليمية وفي سبيل تحقيق الأمن الجماعي في عالم تحكمه تطور التكنولوجيا والنمو السكاني الهائل.

سيادة الرئيس،،

إننا نعتبر الأمم المتحدة ممثلة للشرعية الدولية والبوتقة التي تتصدر بها كافة الجهود والمساعي الدولية والإقليمية لتحقيق آمال وطموحات الشعوب، ومواجهة التحديات الحقيقة للأمن والسلم والتنمية بكل جوانبها لتعزيز دعائم العلاقات والاستقرار ونشر ثقافة السلام والحوار البناء بين أجيال الحاضر والمستقبل بعيداً عن منطق التهديد بالقوة وإثارة الرعب والخوف من الغد.

وإننا نأمل لهذه الدورة كل النجاح حتى تتمكن من الخروج برؤيا مستقبلية ترسم طريق المستقبل لخدمة البشرية وتجدد عهد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وإلزامها الكامل بتنفيذ قراراتها، وإحترام أحكام ميثاقها.

وشكرأً سيادة الرئيس..... والسلام عليكم.